قمح فرنسا يكشف هشاشة أمن السعودية الغذائي



وتعيد هذه الخطوة ملف الأمن الغذائي السعودي إلى الواجهة، على وقع المخاوف من اضطراب طرق الملاحة البحرية بفعل الحصار البحري اليمني، وانعكاساته على سلاسل توريد السلع الأساسية، التي تعتمد المملكة بدرجة كبيرة في تأمينها على الأسواق الخارجية.

وتطرح العودة إلى السوق الفرنسية تساؤلات بشأن خيارات الرياض لتأمين احتياجاتها من الحبوب، والتحديات التي تواجه المؤسسة العامة للأمن الغذائي في إدارة المخزون وتنويع مصادر الاستيراد، بما يكشف إخفاقات بناء منظومة زراعية وتخزينية قادرة على مواجهة الأزمات وتقليص الاعتماد على الخارج.

وتكشف هذه التطورات التناقض بين الطموحات الاقتصادية التي يروّج لها النظام السعودي ضمن "رؤية 2030"، وبين استمرار ارتهان احتياجات أساسية، كالقمح، للأسواق العالمية ومسارات الشحن البحرية، بما يجعل الأمن الغذائي عرضة للتقلبات والأزمات الإقليمية والدولية.

كما تضع الشحنات المرتقبة قدرة الموانئ السعودية وخطوط الإمداد على مواجهة اضطرابات الملاحة أمام اختبار جديد، في ظل استمرار العدوان على اليمن وتصاعد التحديات الأمنية والاقتصادية في المنطقة. وتؤكد هذه المعطيات أن الأمن الغذائي لا يتحقق بالصفقات الاستيرادية الطارئة، بل ببناء منظومة إنتاج وتخزين وإمداد قادرة على الصمود أمام الأزمات.